الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية باجة

برنامج الجلسة العامة التشاركية الأولى حول المخطط الإستثماري التشاركي البلدي لسنة 2017

يوم السبت 26 نوفمبر 2016

التوقيت	البرنامج
8H : 30	تسجيل الحاضرين
9H : 00	**تقديم موضوع الجلسة من طرف :** • السيدات والسادة الميسرين .
9H : 15	**كلمة الإفتتاح للسيد رئيس النيابة الخصوصية** والتعريف بمهام البلدية .
9H : 30	**تقديم الميزانية البلدية لسنتي 2016 و2017** **تقديم : فوزي النفزي : كاهية مدير الأعوان والمالية**
10H : 00	قائمة المشاريع المدرجة ببرنامج الإستثمار السنوي 2016 المنجزة أو التي في طور الإنجاز . – المشاريع الوطنية والجهوية المتواصلة أو المبرمجة بالمنطقة البلدية . – تقديم السيد : **عبد الوهاب الخذري: رئيس مصلحة الأشغال والصيانة .**
10H : 30	**إستراحة .**
11H : 00	توزيع إعتمادات العنوان الثاني المخصص للمشاريع الجديدة على مختلف البرامج . **تقديم : رئيسة النيابة الخصوصية .**
11H : 15	– تقديم التقسيم الترابي للمنطقة البلدية وإحصاء وضعي تقديري للبنية الأساسية بتلك الأماكن **تقديم السيد : ناجي الزديني مدير الإدارة الفنية .** **السيد : محمد صالح بدّة : كاهية مدير الأشغال .**
11H : 35	النقاش .
12H : 15	إختتام أعمال الجلسة .

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية باجة
عـــــــدد

باجة في :

محضر جلسة

الإشراف : السيدة أحلام العرفاوي رئيس النيابة الخصوصية لبلدية باجة

التاريـــخ: 2016/11/26 على الساعة 9.00 صباحا

المكـــان: قاعة الجلسات بقصر البلدية

الموضوع: الجلسة العامة التشاركية الأولى في إطار إعداد البرنامج الاستثماري البلدي التشاركي 2017 لبلدية باجة

الحضـور: أنظر القائمة

انعقدت جلسة عامة تشاركية أولى بقصر بلدية باجة يوم السبت 2016/11/26 على الساعة التاسعة صباحا بإشراف السيدة أحلام العرفاوي رئيس النيابة الخصوصية لبلدية باجة وذلك في إطار إعداد البرنامج الاستثماري البلدي التشاركي لسنة 2017.

افتتحت الجلسة السيدة رئيس النيابة الخصوصية لبلدية باجة بكلمة رحبت في مستهلها بكافة الحضور من مواطنين وجمعيات ومجتمع مدني وإطارات بلدية وأكدت أن هذه الجلسة تندرج في إطار منهجية إعداد البرنامج الاستثماري البلدي لسنة 2017 لبلدية باجة، مذكرة في هذا الصدد أن هذه الجلسة هي استكمال للمرحلة الأولى المتعلقة بالأعمال التحضيرية حيث تم إنجاز ما يلي:

- إحداث خلية للبرنامج السنوي للاستثمار بالبلدية
- عقد جلسة عمل مع المنظمات والمجتمع المدني يوم 2016/11/11
- عقد جلسة عمل تحسيسية مع الإطارات البلدية يوم 2016/10/11
- قيام لجنة الأشغال المنبثقة عن النيابة الخصوصية بتقسيم المنطقة البلدية إلى 09 مناطق متجانسة إلى جانب القيام بالتشخيص الفني والمالي الخاص بهذه المناطق والذي وقع نشرهما على على الموقع الرسمي (Facebook) لبلدية باجة وتعليقه بمقر قصر البلدية وكافة المقرات البلدية الأخرى لمدة 15 يوما لتقبل كافة الآراء والمقترحات والتفاعل مع الاعتراضات إن وجدت.
- عقد جلسة للنيابة الخصوصية تم خلالها الاطلاع على نتائج التشخيص وتوزيع الموارد وذلك يوم الاثنين 2016/11/21

كما أكدت السيدة رئيس النيابة الخصوصية لبلدية باجة على أهمية هذه المنهجية الجديدة المعتمدة في إعداد برامج الاستثمار البلدي والتي تكرس المقاربة التشاركية والشفافية، التي تساهم في دعم وتعزيز العمل البلدي باعتبار البلدية جماعة عمومية محلية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتسهر على تقديم مختلف الخدمات الهادفة إلى تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها وانسجاما مع قوانين وتوجهات الدولة.

وإثر ذلك أحالت الكلمة إلى الميسرين لتنشيط هذه الجلسة، حيث انطلقت الأشغال بتقديم ميزانية البلدية لسنتي 2016 و2017 من طرف السيد فوزي النفزي كاهية مدير الأعوان والمالية.

ثم تولى السيد عبد الوهاب الخذري رئيس مصلحة الأشغال بالبلدية استعراض المشاريع المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي السنوي لسنة 2016 المنجزة أو التي في طور الإنجاز وكذلك المشاريع الوطنية والجهوية المتواصلة أو المبرمجة بالمنطقة البلدية.

وإثر هذه المداخلات، تولت السيدة رئيس النيابة الخصوصية لبلدية باجة استعراض توزيع إعتمادات العنوان الثاني المخصصة للمشاريع الجديدة على مختلف البرامج.

ثم تولى السيد الناجي الزديني مدير الإدارة الفنية بالبلدية والسيد محمد صالح بدة كاهية مدير الأشغال تقديم التقسيم الترابي للبلدية وإحصاء وصفي تقديري للبنية الأساسية بتلك الأماكن.

وبعد هذا التقديم، تولى الميسرون فتح باب النقاش مع المواطنين الحاضرين بالجلسة فكانت التدخلات التالية:

- **وليد عبد ربه:** تساؤل عن الإعتمادات المخصصة لمحطة سيارات الأجرة بباجة إن كانت للإنشاء أو للإصلاح كما دعا إلى ضرورة التصدي لظاهرة الانتصاب الفوضوي.

- **فريد الخلولي :** طالب بتخصيص اعتمادات لصيانة الأرصفة وتهيئة الفضاء الخارجي لنادي علي القلصادي إلى جانب ضرورة إعداد دراسات استراتيجية بعيدة المدى.

- **حسين حسناوي:** أكد على أن تشريك المواطن في اختيار المشاريع ضرورة ليكون فاعلا ويحافظ عليها كما طالب بتهيئة المسلخ البلدي.

- **نضال عرفاوي:** دعا إلى ضرورة التدخل بالمدينة العتيقة بنهج الحسين بوزيان حيث توجد طرقات تتطلب الصيانة وأشار إلى موضوع تغيير مقر السجن المدني بباجة ودعا إلى مزيد إيلاء الأهمية بالحدائق وفضاءات الترفيه وكذلك وجوب توفير موقف للسيارات بالمدينة.

شريف قسطلي: طالب بإحداث عدد 04 جسور بالمدينة لتفادي الاختناق المروري وتيسير حركة المرور.

رفيق الحبوبي: أشاد بمجهودات كل من ساهم في هذه الجلسة رغم ضعف وعدم قدرة البلدية من ناحية الإمكانيّات وإحداث 04 دوائر بلدية مشيرا إلى أن بلدية باجة غير مدعومة عكس بلديات أخرى على غرار المنستير.

بشير الزايدي: طالب بإعادة مراجعة مثال التهيئة والتعمير وإيجاد مخطط عمراني يستجيب للتطور الذي تعرفه المدينة مشيرا إلى أن 05 هكتارات مناطق خضراء تعتبر غير كافية كما لاحظ أن الإعتمادات الخاصة بسنة 2017 تبقى دون المأمول ولا تفي بالحاجة وطالب كذلك بوجوب إحداث دوائر بلدية.

محمد بن عيش: أثار إشكالية وضعية المدينة العتيقة وأطلق صيحة فزع في ما يتعلق بغياب المراقبة والردع للبناء الذي لا يستجيب للخصوصيات المعمارية بالمدينة العتيقة كما أضاف أن حجم الإعتمادات المخصصة للبرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 يفي بالحاجة.

كما أكد على ضرورة أن تكون لبلدية باجة رؤية واضحة في ما يتعلق بمشروع القاعدة التجارية واستغلال كافة الطاقة الجبائية المتاحة.

وبعد هذه التدخلات توجهت رئيسة النيابة الخصوصية للبلدية مجددا إلى كافة المتدخلين بالرد على تساؤلاتهم حيث بينت أن العديد من المشاريع التي تشوبها بعض الإشكاليات لا تقوم البلدية بمراقبتها وليس لديها ملفات فنية خاصة بالمشاريع

الوطنية التي تشرف عليها بعض الوزارات وكذلك المشاريع المشتركة. أما فيما يتعلق بالمشاريع البلدية الصرفة فإنه رغم النقص الفادح في أعوان المراقبة فإننا نحرص على إنجاز هذه المشاريع بالمواصفات الفنية المطلوبة.

بالنسبة لمشروع القاعدة التجارية قدمت رئيسة النيابة الخصوصية لمحة تاريخية حول هذا المشروع وتعرضت إلى الصعوبات الفنية والإدارية والمالية حيث أنه يتعين أن تضافر جهود كافة الأطراف لتذليل الصعوبات لتنفيذ هذا المشروع الوطني.

كما أكدت أن البلدية تعمل على تفعيل الدائرة البلدية بباجة الشمالية مع النظر ففي مقترح إحداث دوائر بلدية أخرى.

أما فيما يتعلق بالبناء والانتصاب الفوضوي فإن تفاقم هذه الظاهرة وعدم السيطرة عليها سببها الانفلات الأمني بعد قيام الثورة تم إلحاق أعوان التراتيب بالسلك الأمني لدعم الجهاز الأمني قصد التصدي للإرهاب والتهريب ونعتمد حاليا على منشور السيد وزير الداخلية الذي يضبط مهام الشرطة البلدية.

وفي خصوص إعادة مراجعة مثال التهيئة العمرانية تستعمل البلدية على الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة بهذه الجلسة كما أن تعميم النظام البلدي وتوسعة المجال الترابي لبلدية باجة يطرح تحديات جديدة يجب التعامل معها بكل منهجية وعقلانية كما أضافت أن الإعتمادات المخصصة للبرنامج السنوي للاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2017 ولئن تعتبر محدودة فإنها تعتبر هامة مقارنة مع بقية البلديات علما أن الإعتمادات المخصصة لسنة 2016 قاربت حوالي 5 مليون دينار سيتم إنجازها فعليا خلال سنة 2017 كما أن النيابة الخصوصية واعية بالتحديات الكبيرة التي تعترض المؤسسة البلدية حيث يتعين دعمها ماديا وبشريا لانجاز مهامها على أحسن وجه.

كما نوهت رئيسة النيابة الخصوصية بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني وحماسه في تحسين صورة مدينته حيث نستلهم من نقده البناء ضبط استراتيجياتنا المستقبلية للتنمية بالمدينة ثم أحالت الكلمة إلى السيد سامي الفطناسي عضو مجلس النواب عن ولاية باجة والذي أشاد بمجهودات بلدية باجة ونجاح هذه الجلسة المتميزة التي تأتي تكريسا للمقاربة التشاركية في إعداد مخطط الاستثمار البلدي وتكريس مبدأ التدبير الحر للجماعات المحلية كما نوه بمستوى التدخلات التي تعكس الوعي لدى المواطنين واهتمامهم بالشأن المحلي الذي يكرس الديمقراطية المحلية في أبهى مظاهرها كما أكد استعداده التام لرفع مشاغل المجتمع المدني إلى السلط المركزية للتدخل ودعم البلدية في معالجة بعض الإشكاليات العالقة.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الثانية بعد الزوال.

رئيس النياب الخصوصية لبلدية باجة